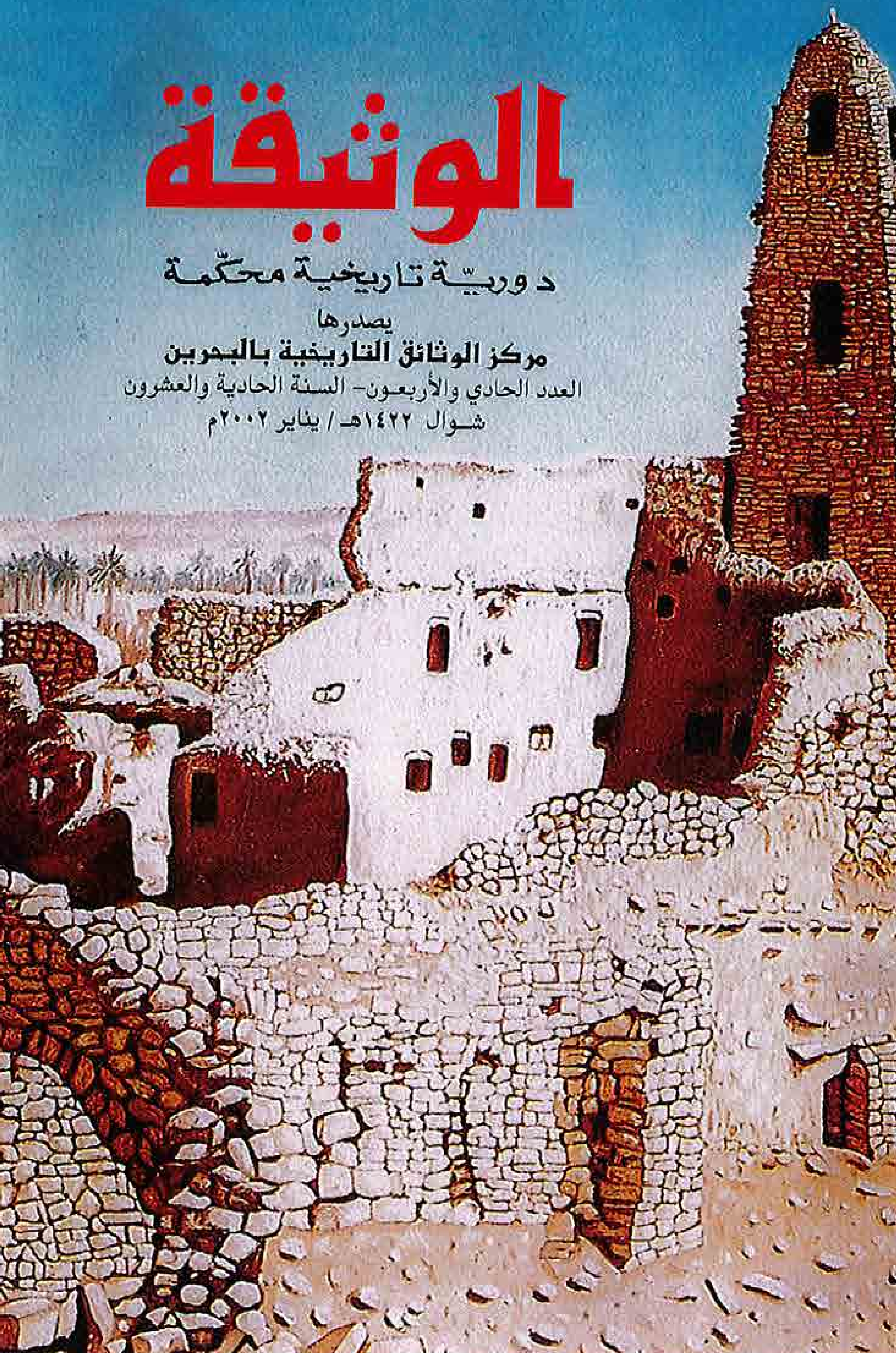
الوثيقة

دوريّة تاريخية محكّمة

يصدرها
مركز الوثائق التاريخية بالبحرين
العدد الحادي والأربعون- السنة الحادية والعشرون
شوال ١٤٢٢هـ / يناير ٢٠٠٢م



بسم الله الرحمن الرحيم

الوثيقة

دورية تاريخية محكّمة
يصدرها
مركز الوثائق التاريخية
بدولة البحرين
رقم التسجيل : MWTH 222

العدد الحادي والأربعون – السنة الحادية والعشرون
شوال ١٤٢٢هـ – يناير ٢٠٠٢م

الوثيقة

لجنة المجلة

الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة
الشيخ عيسى بن محمد آل خليفة
الدكتور علي أبا حسين

العنوان : مركز الوثائق التاريخية ص.ب. : ٢٨٨٨٢
المنامة – دولة البحرين – تليفون : ٦٦٤٨٥٤
جميع المكاتبات ترسل باسم رئيس التحرير

فهرس

القسم العربي

كلمة العدد:

- بحرين الألفية الثالثة . . . بحرين الأسرة الواحدة

  بقلم : سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ٩
- جوانب مضيئة للصلة التاريخية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين (القسم الاول)

  بقلم الدكتور علي أباحسين ١٢
- تجارة البحرين في ظل الإمارة العيونية

  بقلم الدكتور جاسم ياسين محمد الدرويش ٣٦
- مصادر دراسة تاريخ دلون . . . (البحرين في عصورها القديمة)

  بقلم : الدكتور حسين أحمد سلمان ٤٨
- مجتمع الجزيرة العربية في صدر الإسلام

  بقلم كمال عبد الرحمن النعيمي ٧٠
- العلاقات بين أشراف الحجاز والقوى الأوروبية ١٧٠٠ – ١٨٠٠م

  بقلم : الدكتور صبري فالح الحمدي ٨٦
- انطباعات لوكر عن مناطق بالخليج العربي

  بقلم الدكتور سامي سعيد الأحمد ١٠٦

■ الصراع البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في عمان ١٩٠٠ – ١٩١٤م
بقلم الدكتور فاضل محمد الحسيني ١٣٠
■ عمان في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . . . من خلال الوثائق الموجودة في الأرشيفات الرسمية لسان بطرسبرج
بقلم : الدكتور سيرجي جريجوريف ١٥٢

القسم الإنجليزي

كلمة العدد:

■ بحرين الألفية الثالثة . . . بحرين الأسرة الواحدة
بقلم: سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة ٢١٤
■ بعض الوثائق من أرشيفات سان بطرسبرج حول العلاقات الثقافية والإنسانية بين روسيا ودول شبه الجزيرة العربية
بقلم الدكتور نيكولاي دياكوف ٢١٠

الغلاف
[قلعة قديمة – ومنازل قديمة ورجال]
للفنان السعودي
خالد عبدالله

كلمة العدد

بحرين الألفية الثالثة
بحرين الأسرة الواحدة

بقلم : سعادة الشيخ عبد الله بن خالد آل خليفة

احتفلت البحرين منذ أيام بالعيد الوطني المجيد . والعيد الوطني هذا العام يكتسب صورة خاصة ومتميزة . . . فقد جاء مواكباً لعيد الفطر المبارك في توافق يشيع التفاؤل في القلوب والعقول . ثم هو أول عيد وطني في الألفية الثالثة التي تدخلها البحرين بكفاءة واقتدار، واستعداد كامل لمواجهة تحديات المستقبل .

والعيد يأتي بعد ذلك، وقد وضع حجر الأساس لإقامة الدولة العصرية . . . بتوجيهات حاسمة ومتتابعة ودقيقة، ومسيرة فتية يقود صفوفها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى، يؤازره صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي

العهد الأمين، وصاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر . . . قيادة واعية ورشيدة وحكيمة، تعلم جيداً متطلبات العصر، وتدرك جيداً حجم التحديات التي تواجه البحرين كدولة صغيرة محدودة الموارد .

واستعداداً لهذا الغد المأمول، طرح سمو أمير البلاد مشروع ميثاق العمل الوطني، الذي أقره شعب البحرين بأغلبية ساحقة . ثم أرسيت قواعد الديمقراطية، وبدأ العمل لإقامة أركان الدولة العصرية المأمولة، التي تواكب العصر، وتحتوي تحدياته، فشكلت اللجنة العليا لتعديل الدستور، وأطلق سراح المسجونين السياسيين، وأزيل الحظر على البحرينيين في الخارج، ووجهت الدعوة لكل الكفاءات البحرينية للعمل صفاً واحداً من أجل بناء الوطن العزيز، والانطلاق كتيبة واحدة لصنع مستقبل أفضل لكل من يحيا فوق هذه الأرض الطيبة .

كل ذلك يؤكد أن بلادنا تقف على أعتاب مرحلة جديدة وهامة من تاريخها الحديث . . . نلتقي فيها جميعاً على بداية درب ممتد إلى آفاق الأمل المنشود . . . نصطف فيها جميعاً حشداً واحداً وكتيبة واحدة وصفاً واحداً خلف القيادة الحكيمة والمؤمنة لشعب وفيٍّ أصيل في مسيرة الخير والغد المشرق . . . وفي انطلاقة فتية نحو المستقبل الواعد . . . الذي نحلم به جميعاً لنا ولأبنائنا، وللأجيال القادمة من بعدنا .

إن البحرين وهي تنطلق مع بداية الألفية الثالثة . . . لتدرك تماماً عِظَم التحديات التي تحملها معها هذه الألفية . . . وتدرك أيضاً وبوعي مشهود أن

الأسرة الواحدة، وتلاحم الصف، ودعم الوحدة الوطنية، والوعي بما يلوح في آفاق الغد . . . كل ذلك يشكل الأساس المتين والمنطلق الصلب نحو المستقبل المأمول . إن حشد كل الطاقات والجهود، والبذل والعطاء، هو أفضل وقود لقاطرة التنمية والتحديث . . . وهو الزاد الذي لا ينفد في رحلة الغد الذي نريده سعيداً لشعب البحرين العريق . . . بحرين الخير والعطاء . . . بحرين العراقة والتاريخ . . . بحرين الأسرة الواحدة التي جمعت الحاكم والمحكوم في رباط من الحب والوفاء، وفي حشد مبارك من العمل الدؤوب لتحقيق الخير . . . كل الخير .

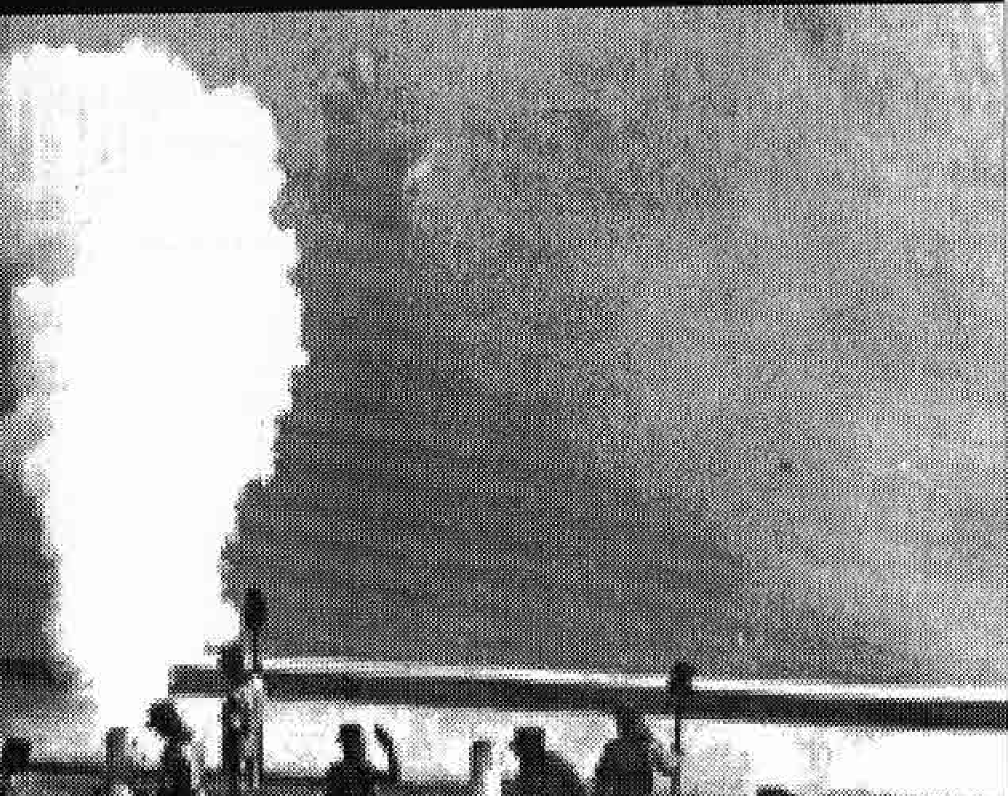
إن العمل يقتضي التلاحم كتفاً بكتف، ويداً بيد . . . لبناء الدولة العصرية التي ندخل بها عصراً جديداً تتسارع فيه كل الدول وتتصارع لتأخذ مكانها اللائق بها . . . ولتحتل مكانتها التي تعكس طموحها وطموح قيادتها في عالم الألفية الثالثة بكل معطياته وتحدياته .

والله ولي التوفيق .

عبد الله بن خالد آل خليفة

الصراع البرا

حول تجارة الأسلحة في عم



...اني الفرنسي
...ان "١٩٠٠-١٩١٤م"



بقلم :
الدكتور فاضل محمد الحسيني

تصارعت بريطانيا وفرنسا كثيراً إبان العصر الحديث من أجل مناطق النفوذ في العالم، إذ اشتبكت الدولتان في حروب عديدة منها حرب الوراثة الأسبانية (١٧٠١ - ١٧١٣م) وحرب الوراثة النمساوية (١٧٤٣ - ١٧٤٨م) وحرب السنوات السبع (١٧٥٦ - ١٧٦٣م) وحرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥ - ١٧٨٣م) وقد امتد التناحر بينهما إلى المحيط الهندي فالخليج العربي وبالتحديد إلى منطقة عمان مطلع القرن العشرين بسبب تجارة الأسلحة فيها .

سنتناول أبعاد هذا الصراع من خلال المحاور التالية معتمدين في ذلك على الوثائق الإنجليزية [ربما فتحنا الباب للباحثين الآخرين بتناول ذات الموضوع من خلال الوثائق الفرنسية] والمصادر العربية والأجنبية .

المحور الأول : دوافع اهتمام الدولتين (بريطانيا وفرنسا) بعمان .

المحور الثاني : مبررات الصراع البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في عمان واتساع نطاقه .

المحور الثالث : كيفية إخماد الصراع وانتفائه .

أولاً : دوافع اهتمام الدولتين (بريطانيا وفرنسا) بعمان

أ - الاهتمام البريطاني بعمان :

ترجع أسباب الاهتمام الزائد لبريطانيا بعمان لكون الأخيرة تتمتع بموقع استراتيجي وتجاري مهم ولاسيما العاصمة مسقط التي تقع في الزاوية الجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية على خليج عمان، وتبعد (١٣٠ ميلاً) عن مضيق هرمز الذي يشكل مدخلاً للخليج العربي، كما أنها تقع على بعد ٩٢ ميلاً من رأس الحد في أقصى الزاوية الشرقية من جزيرة العرب إذ ينحدر الساحل جنوباً نحو عدن ومدخل البحر الأحمر، كما أن العاصمة مسقط تقع على بعد ٨٨٠ ميلاً من مدينة بومباي الهندية . ويمتاز ميناؤها باتساعه لعدة سفن من أحجام كبيرة وتحميه الطبيعة من مختلف الجهات ماعدا من الرياح الموسمية التي تهب عليه من الشمال

الغربي، وعلى العموم، فقد ظلت مسقط من أهم مراكز التجارة والسياسة في حوض الخليج العربي بأسره[1].

ومما زاد من اهتمام الإنجليز بعمان فضلاً عن مركزها الاستراتيجي، صناعتها وثقلها السكاني وما تحلى به العمانيون من تقاليد حربية وخبرات بحرية[2].

ومن الأسباب الأخرى التي دعت بريطانيا للاهتمام بعمان وتقيم معها أوثق العلائق هي (الهند) تلك الدرة اللامعة في التاج البريطاني، فبعد أن أصبحت الهند بكاملها مستعمرة بريطانية عام ١٨٥٨م بعد أن تم القضاء على الثورة فيها فما لبثت أن تطورت على مراحل إلى إمبراطورية تنفذ سياسة استعمارية تخطط في لندن وتنفذ في بومباي ونيودلهي، فلم تكد أقدام الإنجليز تترسخ في تلك البقعة من الأرض ذات المستودع البشري والاقتصادي الهائل حتى أخذت أنظارهم تتطلع إلى الطريق المؤدي إلى الهند بحجة حمايته من الأخطار الخارجية، وبما أن عمان تقع على الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى الهند وتعدها بريطانيا مفتاح الخليج العربي وهمزة الوصل إلى الهند الأمر فقد حملها ذلك على الاهتمام بعمان وعقد معاهدات الصداقة والتعاون معها ومحاولة فرض الحماية عليها.

وقد بدأت بريطانيا بالفعل تبني العلاقات المتينة مع عمان منذ مطلع حكم اليعاربة (١٦٢٤ - ١٧٤٤م)[3]، ولكنها لم تتسم بالاستمرارية، وغلب عليها طابع الود حيناً وسوء الفهم أحياناً أخرى[4] ونجد أن هناك صوراً للتعاون بين بريطانيا وعمان في عهد الإمام ناصر بن مرشد (١٦٢٤ - ١٦٤٩م) مؤسس سلالة اليعاربة مع ممثل شركة الهند الشرقية الإنجليزية فيليب وايلد (F. Wylde) تضمنت منح بعض الامتيازات للإنجليز كحرية التصدير والاستيراد وإعفاء تجارتهم من الضرائب[5]، ثم مرت العلاقات البريطانية العمانية بفترة من الجمود بعد أن أصيبت دولة اليعاربة بالتصدع وما صاحب ذلك من حرب أهلية تخللتها فترات من الغزو الفارسي لعمان وذلك بعد عام ١٧١٩م[6].

بعدها انتعشت علاقة بريطانيا بعمان بعد انتهاء الفوضى التي اجتاحت عمان والتي انتهت بتربع الإمام أحمد بن سعيد على سدة الحكم عام ١٧٤٩م

ليبدأ عهد جديد في تاريخ عمان هو عهد سلالة البوسعيد التي مازالت تحكم عمان حتى يومنا هذا، وبالرغم من أن الحاكم العماني الجديد رفض طلباً تقدم به الإنجليز لإنشاء وكالة لهم في مسقط أو الدخول في عقد اتفاقية معهم إلا أن علاقته مع شركة الهند الشرقية الإنجليزية كانت ودية وكان هناك زيارات لعمان من قبل مسئولين إنجليز إضافة إلى تدفق السفن البريطانية إلى ميناء مسقط للتزود بالماء والمؤن لدى توجهها من وإلى موانئ الخليج العربي والبحر الأحمر(٧). ثم تطورت العلاقات البريطانية العمانية كثيراً عندما تم عقد أول اتفاقية سياسية بين عمان والإنجليز في عهد سلطان بن أحمد عام ١٧٩٨م وزادت العلاقات بين بريطانيا وعمان متانة خلال حكم السلطان سعيد بن سلطان حيث أبرمت اتفاقية بين الطرفين عام ١٨٣٩م تضمنت حرية التجارة والإقامة ونقل البضائع(٨).

لقد ظلت بريطانيا تنظر بعين الاهتمام إلى عمان وموقعها وأخذت تتحين الفرص لتوثيق علاقاتها بعمان وتبذل قصارى الجهود في سبيل تحقيق هذا الهدف. وقد نجحت في ذلك عندما تهيأت لها الفرصة في عقد معاهدة للصداقة والتجارة والملاحة مع عمان في التاسع والعشرين من مارس عام ١٨٩١م وقد وقعها عن الجانب العماني السلطان فيصل بن تركي فيما وقعها روس ممثلاً عن الجانب البريطاني وقد حلت محل المعاهدة التجارية لعام ١٨٣٩م(٩).

لاحظنا أن الإنجليز قد بذلوا جهوداً كبيرة في تعزيز علاقتهم مع عمان للأسباب التي وردت آنفاً. وقد كانوا على استعداد لمقاومة أية دولة أوروبية تطمع في تركيز نفوذها في عمان وكانت السياسة البريطانية تؤمن بأن سيطرة أية دولة أوروبية على مسقط يولد تهديداً مباشراً للهند من الناحية الاستراتيجية لأن ذلك سيمكنها من أن تصل بسرعة إلى مدخل الخليج العربي وبومباي وتهديد النفوذ البريطاني في المحيط الهندي والخليج العربي وقد أكد ذلك الماركيز لانسدون في مجلس الشيوخ البريطاني عام ١٩٠٣م حيث قال: "إني أقول وبلا تردد إن تأسيس أي قاعدة أسطولية أو أي ميناء محصن لأي قوة أخرى في الخليج العربي يعتبر تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية وإننا سنقاومه بالتأكيد بكل الوسائل المتاحة لنا"(١٠).

كما أكـد ذلك العديـد من السياسيين البريطانيين أمثال اللورد سولزبري رئيس وزراء بريطانيا (١٨٩٥ - ١٩١٢م) وكيرزن نائب الملك في الهند (١٨٩٩ - ١٩٠٢م) .

ب ـ الاهتمام الفرنسي بعمان :

أما الأسباب التي تقف وراء الاهتمام الفرنسي بعمان فهي تعود لعلاقة فرنسا بمنطقة الخليج العربي ككل إبان القرن السابع عشر للميلاد عندما أسست فرنسا شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م(١١)، وكان اهتمامها بمنطقة الخليج العربي لغاية عام ١٨١٠م نابعاً من رغبتها في بسط سلطانها على الهند فضلاً عن دعم المصالح الفرنسية في المحيط الهندي(١٢).

أما علاقة فرنسا بعمان فكانت ترتكز في بداية الأمر على الاتجار مع جزيرة موريشيوس التي استولى عليها الفرنسيون عام ١٧١٥م وأطلقوا عليها اسم جزيرة فرنسا [إيل دي فرانس "Ile de France"] وقد اتخذت فرنسا من هذه الجزيرة قاعدة للاتصال بمن تستطيع الاتصال بهم من الحكام الوطنيين في بحار الشرق، وعلى هذا الأساس، تم أول اتصال بين حكام جزيرة فرنسا وبين الإمام أحمد بن سعيد حاكم عمان عام ١٧٤٩م فنشأت بذلك علاقات تجارية بين فرنسا وعمان(١٣)، ولكن سرعان ما تصدعت العلاقات الفرنسية العمانية بسبب التصادم الإنجليزي الفرنسي خلال حرب الاستقلال الأمريكية والذي انعكس سلباً في المياه الإقليمية العمانية بعد أن أصبحت مسقط مسرحاً للصراع الدموي الدائر بين فرنسا وإنجلترا مما أثار استياء السلطان العماني بسبب انتهاك فرنسا للسيادة العمانية عند ضربها لإحدى السفن الإنجليزية في عرض المياه العمانية لكن هذا التصدع في العلاقات الفرنسية العمانية لم يستمر طويلاً بعد أن قدمت الحكومة الفرنسية اعتذارها للإمام أحمد بن سعيد، إذ تحسنت العلاقة بينهما كثيراً حتى

توجت بإبرام معاهدة للصداقة الفرنسية العمانية عام ١٨٤٤م[١٤]، كما زاد اهتمام فرنسا بعمان بعد ذلك فأقدمت على فتح قنصلية لها في مسقط عام ١٨٩٣م[١٥]، وأصدرت أمرها بتعيين أوتافي "Ottavi" كنائب قنصل ثم رفعته إلى درجة قنصل عام ١٩٠٠م ليقوم بتنظيم نشاطها التجاري والسياسي في عمان[١٦] كما جعلت إحدى شركاتها الملاحية تمر في عمان عبر العاصمة مسقط[١٧].

ومن الجدير بالذكر أن فرنسا شاطرت بريطانيا في الاهتمام بعمان بسبب الموقع الاستراتيجي التي تتمتع به في منطقة الخليج العربي والهند إضافة للأسباب آنفة الذكر.

ثانياً: مبررات الصراع البريطاني الفرنسي حول تجارة الأسلحة في عمان واتساع نطاقه

تنافست بريطانيا وفرنسا كثيراً بشأن عمان مطلع القرن العشرين الأمر الذي أدى إلى تفجر العديد من الأزمات بينهما خلال هذه الحقبة الزمنية الوجيزة إذ نشأت الأزمة الأولى بينهما بسبب منح السلطان العماني فيصل بن تركي امتيازاً بإنشاء مستودع للفحم للأسطول الفرنسي في منطقة "بندر الجصة" التي تقع إلى الجنوب الشرقي من العاصمة مسقط بمسافة خمسة أميال وذلك في عام ١٩٠٠م[١٨].

كما اندلعت أزمة ثانية بين الدولتين بسبب رفع السفن العمانية للأعلام الفرنسية بهدف التخلص من تفتيش السفن الإنجليزية لها وقد تصاعدت هذه الأزمة بين بريطانيا وفرنسا فتبادلتا الاحتجاجات ثم اضطرتا لعرض قضية رفع الأعلام على محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر فيها،

وقد أسفرت نتائج هيئة التحكيم عام ١٩٠٥م عن إدانة فرنسا[١٩] بالرغم من أن الدولتين قد سويت مشاكلهما قبل صدور قرار التحكيم وذلك بتوقيعهما للاتفاق الودي عام ١٩٠٤م[٢٠] .

إلا أن اندلاع أزمة ثالثة بينهما حال دون عودة العلاقات الفرنسية البريطانية لمجراها الطبيعي، إذ تفجر صراعهما بقوة - هذه المرة - بسبب تجارة الأسلحة في عمان وهو موضوع بحثنا هذا .

والواقع أن تجارة الأسلحة قد سببت الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية مطلع القرن العشرين وبالذات السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى كما كلفتها إجراءات منع هذه التجارة مبالغ طائلة حيث أنفقت نحو ربع مليون جنيه حتى عام ١٩١٠م[٢١]. ولقد كانت هذه التجارة منحصرة بأيدي الفرنسيين بصفة عامة وكانت مسقط مركزاً لها ويعود ذلك لكون بريطانيا لم تستطع الانفراد بالسيادة على عمان مثلما فعلت ذلك مع بقية إمارات الخليج العربي لأن مركز عمان من الوجهة الدولية محدد باتفاقيات ومعاهدات تجارية، عقدها سلاطين عمان مع عدة دول منها المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣م، والمعاهدة المعقودة مع فرنسا عام ١٨٤٤م[٢٢]، والمعاهدة التجارية مع هولندا عام ١٨٧٧م[٢٣] فضلاً عن مركز عمان الدولي الذي حدد بمقتضى التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك لعام ١٨٦٢م والذي كان يبيح لفرنسا مركزاً مساوياً لمركز بريطانيا في عمان لذلك استغلت فرنسا هذه الصفة لتقلق مركز بريطانيا في عمان خاصة فيما يتعلق بتجارة السلاح. إذ قامت بتنظيم هذه التجارة مع السلطان العماني من خلال التاجر الفرنسي المعروف جوجيجر "Geogager" الذي وصل عمان في مارس من عام ١٨٩٩م .

وفي الواقع، يعد جوجيجر من أنشط تجار السلاح الفرنسيين وأكثرهم دهاءً، فقد أعلن مراراً في عمان بأن بريطانيا لا تستطيع أن تتدخل في عملياته التجارية لأنه يأتي بالسلاح إلى عمان في سفن تحمل العلم الفرنسي. وتفيد المصادر التاريخية بأن عمليات جوجيجر التجارية قد ازدهرت كثيراً وجنى منها أرباحاً طائلة لدرجة أنه قدم للسلطان قروضاً عديدة[٢٤] .

لقد شكا الماركيز البريطاني لانسدون منذ أكتوبر عام ١٩٠٣م للحكومة الفرنسية من جوجيجر مطالباً بإبعاده عن عمان إلا أن محاولته باءت بالفشل بسبب علاقات جوجيجر الواسعة حيث ذكرت السلطات الفرنسية بأن شخصية جوجيجر مزعجة حقاً إلا أن طرده من عمان ليس بالأمر الهين، وهكذا، استمر جوجيجر يلعب دوراً أساسياً في ديمومة وازدهار تجارة السلاح في عمان.

لقد ذكر الوكيل البريطاني في مسقط في الثاني والعشرين من فبراير عام ١٩١٠م بأن تجارة جوجيجر بالسلاح ستمتد إلى قطر وأنه بالفعل أرسل سفينة مشحونة بالأسلحة إلى هناك ترفع العلم الفرنسي وأن جوجيجر يحاول أن يضع له وكلاء في الموانئ العربية[٢٥].

وعلى ضوء ذلك، أصبحت عمان مستودعاً كبيراً لتوزيع الأسلحة لا في شبه الجزيرة العربية فحسب بل في بلاد فارس وأفغانستان إذ أخذت تستورد الأسلحة من أوروبا من قبل الشركات الألمانية والإنجليزية والفرنسية ثم تصدرها نحو بلاد فارس وأفغانستان ومقاطعات آسيا مما خلق موجة من الاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند[٢٦]. وطبقاً لنظام الامتيازات كانت هذه الشركات الأوروبية لا تخضع للرقابة فتستطيع بيع الأسلحة للمواطنين العرب دون أن تملك السلطات العمانية حق التدخل في ذلك[٢٧].

والحقيقة أن تجارة السلاح لم تكن وليدة هذه الفترة (مطلع القرن العشرين) وإنما بدأت منذ عام ١٨٤٤م، لكن الحكومة البريطانية لم تنتبه إلى خطورة هذه التجارة إلا في أثناء الحرب الأفغانية الثالثة (١٨٧٩ - ١٨٨٠م) حيث أدركت أن وجود هذه الأسلحة تشجع على الثورة والتمرد على حدود الهند الغربية[٢٨].

بعد ذلك، اتخذت الحكومة البريطانية قراراً يقضي بمنع تجارة الأسلحة مع فارس وقد صدر هذا القرار ضمن القانون الذي أعلنته بريطانيا عام ١٩٠٠م[٢٩]، وبالرغم من أن القرار البريطاني يقصر المنع على فارس فقط إلا أنه كان يعني منطقة فارس وما جاورها أي أن عمان تقع ضمن المنطقة

الممنوعة وقد التزمت بريطانيا فعلاً بذلك إلا أن مجيء جوجيجر إلى عمان قبل سنة واحدة من صدور القرار البريطاني وتبنيه لتجارة السلاح في عمان بعد صدور القرار البريطاني أدى إلى إشعال فتيل الصراع بين الدولتين (فرنسا وبريطانيا) منذ عام ١٩٠٠م هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فقد سبق أن وجه مؤتمر بروكسل من خلال مرسومه الصادر في عام ١٨٩٠م ضربة قوية لتجارة السلاح، إلا أن عمان لم تكن ضمن هذا المرسوم مما زاد من عمليات التهريب للأسلحة في المنطقة، لذلك فإن تجارة الأسلحة قد أصبحت من أهم بنود التجارة في عمان للفترة ما بين ١٨٩٠ وحتى ١٩١٤م ومن أكثر العمليات التجارية ربحاً حيث وصلت أرباحها لما بين ٢٠٪ و٣٠٪ كما بلغ عدد البنادق الداخلة إلى مسقط في عام ١٨٩٧م فقط أكثر من ٢٠,٠٠٠ بندقية[٣٠] .

إن هذا الأمر قد زاد من خشية الحكومة البريطانية وتخوفها ولذلك سعت إلى عقد المعاهدات لمنع تصدير الأسلحة إلى كل من البحرين والكويت وإمارات الساحل المهادن عام ١٩٠٢م، إلا أنها أدركت في الوقت ذاته بأنه إذا لم يتم ضبط التجارة في المنبع وهو مسقط فإنه لا يمكن القضاء على هذه التجارة تماماً[٣١] .

وعلى ضوء ذلك، حصلت على موافقة شفوية من لدن السلطان العماني تقضي بمنع تصدير الأسلحة من عمان إلى الهند وفارس كما اتفقت معه على جعل استيراد الأسلحة عملاً غير شرعي يجب محاربته، ومع ذلك، فقد ظل استيراد الأسلحة إلى عمان وإعادة تصديرها نافذ المفعول بل تفاقمت هذه التجارة وأخذت تهرب الكميات الكبيرة من الأسلحة من عمان عن طريق القوافل إلى ساحل مكران ثم أفغانستان وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية وحتى الإنجليزية مستمرة في صنع وتصدير هذه الأسلحة نحو عمان[٣٢] .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته بريطانيا في إعاقة ممارسة هذه التجارة في جميع الموانئ بالخليج العربي إلا أنها لم تتمكن من تحقيق النجاح المطلوب في ميناء مسقط العماني بالرغم من عمليات الحصار البحري المتكررة له .

وفي عام ١٩٠٩م حاول مؤتمر بروكسل الدولي أن يقمع تجارة السلاح في عمان بالذات إلا أنه فشل بسبب معارضة الحكومة الفرنسية، والواقع أن الشركات الفرنسية كانت على الدوام وراء هذه المعارضة للحكومة الفرنسية وكانت تستحثها على الاستمرار في ذلك كي تبقى هي في ممارسة نشاطها التجاري للأسلحة إذ كانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتي الواقع على البحر الأحمر والذي كان تحت السيطرة الفرنسية .

عقب ذلك، اتصلت الحكومة البريطانية مباشرة بالحكومة الفرنسية وذلك في الثلاثين من شهر مارس عام ١٩١٠م فأرسلت لها مذكرة مطولة شرحت فيها وبالتفصيل تاريخ تجارة السلاح ونتائج مؤتمر بروكسل وجسامة الخسائر التي منيت بها بريطانيا جراء هذه التجارة كما شكت لديها في المذكرة من جوجيجر وأعماله بهذا الخصوص وطلبت منها التعاون الصادق النابع من علاقات الصداقة بين الدولتين كما أشارت لها بأن الحكومة البريطانية قد ساعدت على ضرب تجارة السلاح عند سواحل مراكش وطلبت منها في ختام المذكرة أن تولى هذا الأمر ما يستحقه من عناية فائقة لأنه يجر في ذيوله تبعات مثقلة لأمن بريطانيا في الهند وعلى حدودها(٣٣) .

كما اقترحت بريطانيا على فرنسا بعض النقاط التي وجدتها مناسبة لحسم المشكلة مبدئياً :

١ - منع السلطان العماني من الاتجار بالسلاح والذخيرة لمدة عام اعتباراً من الأول من يونيو عام ١٩١٠م .

٢ - إصدار الحكومة الفرنسية تعليماتها إلى قنصلها في عمان بعدم تسهيل الاتجار بالسلاح والذخيرة على سواحل عمان .

٣ - أن يمتد حق التفتيش الذي تقوم به سفن الأسطول البريطاني إلى السفن العمانية التي ترفع العلم الفرنسي وذلك لمدة عام اعتباراً من الأول من يونيو ١٩١٠م .

رفض الفرنسيون ذلك بشدة واعتبروه مجحفاً بحقوقهم في عمان، فتجاهل الإنجليز هذا الرفض بعد أن حقق الحصار المفروض على هذه التجارة بعض النجاح، ولكن على الرغم من هذا النجاح الذي حققه

الحصـار البريطـاني إلا أن الحكومـة البريطانية اعترفت بأنه بات مكلفاً جداً فعادت من جديد تطرق أبواب باريس لوضع حد لتجارة الأسلحة في عمان[٢٤]، وقد وضعت خطوطاً عامة يمكن على ضوئها التفاوض مع فرنسا، وأهم هذه الخطوط ما يلي :

١ - الاتفاق مع السلطان العماني على تحديد كميات السلاح التي تصل إلى عمان للاستخدام الحكومي .

٢ - أن تحمل سفن السلاح التي تتاجر به من عمان وأوروبا تصريحاً بعدم الاعتراض (No Objection) من ممثلي بريطانيا وفرنسا في عمان .

٣ - أن تكون الجمارك العمانية تحت إشراف الموظفين الإنجليز .

٤ - تعويض الرعايا الفرنسيين بشراء السلاح الذي بحوزتهم .

وبالفعل، عقدت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا بهذا الشأن في فبراير عام ١٩١١م غير أنها لم تسفر عن شيء بسبب ربط فرنسا لمسألة منع الاتجار بالسلاح في عمان بتنازل بريطانيا عن مناطق معينة لها في الهند .

وقد تجددت المحاولة البريطانية مرة أخرى لتبدأ مفاوضات ثانية في ١٩١٢/٧/٢٠م، حيث أكدت بريطانيا للفرنسيين بأن مسألة تجارة الأسلحة في عمان باتت أمراً غير محتمل وأن حسمه يتوقف على فرنسا وحدها، عند ذلك، دخل الطرفان في مفاوضات اتسمت بمناداة فرنسا بتبادل مناطق النفوذ بينهما مما أدى إلى إطالة المفاوضات دون أن يؤدي ذلك إلى نتيجة تذكر، الأمر الذي دفع بالحكومة البريطانية إلى تبني وجهة نظر وكيلها في عمان برسي كوكس "Percy Cox" والذي كان يرى تنظيم تجارة السلاح مع السلطان العماني مباشرة على اعتبار أن الأمر داخلي محض يدخل ضمن اختصاص السلطات العمانية دون غيرها من القوى الخارجية وبذلك تتمكن بريطانيا من أن تفوت الفرصة على فرنسا في ابتزازها[٢٥].

ثالثاً : كيفية إخماد الصراع وانتفائه

كان اقتراح الوكيل البريطاني في عمان (برسي كوكس) يهدف إلى ضرب تجارة السلاح في عمان محلياً بعد تعويض مناسب يقدم للسلطان العماني حيث ينبغي على السلطان أن يصدر تصاريح إدارية تعطي لكل سفينة عمانية لتقدمها لسفن الأسطول البريطاني وبخلافه تحجز السفينة حتى ولو كانت في المياه العمانية، ثم عدلت الحكومة البريطانية هذا المشروع باقتراح آخر يقضي بتشييد مستودع للأسلحة في عمان (Warehouse)(٣٦) إذ يجري تسجيل وترخيص جميع الأسلحة في هذا المستودع ولا يسمح بإعادة تصديرها إلا بإذن من السلطات المختصة، ولما كان هذا المستودع سيقلل من دخل السلطان العماني، لذا اقترحت الحكومة البريطانية تعويضه بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ روبية سنوياً(٣٧).

وبالفعل، قام بيرسي كوكس بمفاوضة السلطان العماني في هذا الأمر بعد أن منحته الحكومة البريطانية كامل الصلاحيات في التفاوض بما في ذلك تهديد السلطان في حالة عدم استجابته لاقتراح مستودع الأسلحة. إلا أن السلطان أبدى استعداده التام للتعاون مع الإنجليز في حسم مسألة تجارة الأسلحة وتمت موافقته على المقترح البريطاني في إنشاء مستودع الأسلحة شريطة أن يتم منحه التعويض المناسب جراء الخسارة الكبيرة التي تعرض لها اقتصاده خلال السنتين اللتين انقضتا من الحصار زائداً التعويض السنوي بعد إقامته للمستودع، كما اشترط على البريطانيين أن يضمنوا له موافقة الحكومة الفرنسية وعدم إثارتها المتاعب له . . .

كان رد المقيم البريطاني على الشروط التي تقدم بها السلطان العماني رداً إيجابياً حيث قرر منح السلطان ١٠٠,٠٠٠ روبية سنوياً نظير تشييد مستودع الأسلحة(٣٨)، أما رده بشأن موقف الحكومة الفرنسية من ذلك فقد أجاب المقيم البريطاني إن السلطان العماني بإمكانه إخبار السلطات الفرنسية بعزمه على تنظيم تجارة

السلاح في بلاده من خلال إنشاء مستودع للأسلحة وإنه يطلب تعاون فرنسا في هذا الجانب، والموضوع برمته لا يعدو أن يكون مجرد عملية تنظيم داخلية في إدارته وهذا من صميم حقوقه[٣٩] .

أصدر السلطان فيصل بن تركي أمره بتحريم تجارة السلاح في عمان في الثاني والعشرين من شهر مايو عام ١٩١٢م[٤٠] وذلك ضمن الإعلان الخاص بإنشاء مستودع الأسلحة واللوائح المنظمة له، كما أصدر في الوقت نفسه أمراً محلياً جاء فيه :

" بما أننا ندرك أن هنالك أسلحة وذخيرة كثيرة مودعة بشكل عفوي في المباني العامة المتفرقة على امتداد مسقط وبما أن هذا يعرض أمن المدينة للخطر من جراء ما ينشأ من أي هجوم تقوم به العصابات أو اللصوص أو من إشعال الحرائق، نحن السيد فيصل بن تركي سلطان عمان يدفعنا هذا الخطر الماثل لإجراء ينقذ عاصمتنا من الخطر المحدق بها، في هذا الشأن صممنا على إصلاح هذا الخلل بما تقتضيه المصلحة العامة وشئون الإدارة المحلية وعليه فقد قررنا إنشاء وتأسيس مكتب خاص بالجمارك يتبعه مستودع لتخزين السلاح والذخيرة بشكل يضمن تلافي الخطر وأن يبدأ العمل بنظام مستودع السلاح وبيت السلاح اعتباراً من ١٩١٢/٩/١م على النحو التالي :

١ - أن ترد كل الأسلحة والذخيرة إلى إدارة هذا المستودع الذي سنسمي له مشرفاً[٤١] .

٢ - على تجار السلاح أن يجلبوا ما تبقى لهم من سلاح وذخيرة إلى المستودع المذكور وذلك في الموعد المحدد (١٩١٢/٩/١م) وكل تاجر لا يتعاون معنا سيعرض نفسه للعقوبات الرادعة .

٣ - لا يجوز سحب أي أسلحة من المستودع إلا بعد أن تؤدي عنها رسوم للجمارك المستحقة .

٤ - كل الأسلحة التي تخرج من المستودع ستوضع لها علامة مميزة "[٤٢] . وبهذا فقد حقق إنشاء المستودع للأسلحة فائدة جمة إذ أدى ذلك إلى انكماش تجارة الأسلحة بنسبة كبيرة إلا أن فرنسا لم تستقبل تأسيس هذا المستودع بالرضى بل اعترض القنصل الفرنسي في مسقط على ذلك كما احتجت الحكومة الفرنسية عليه

بتاريخ ١٩١٢/٩/١٨م، وقام السفير البريطاني في باريس (فرنسيس بيرتي Bertie) بمناقشة الموضوع مع (بوانكاريه) وزير الخارجية الفرنسية وقد جرت المناقشات بينهما بهدوء تام بفضل قدرة الحكومة البريطانية على إقناع فرنسا بخطورة تجارة الأسلحة على مستعمراتها في كل من آسيا وأفريقيا[٤٢] .

وفي ١٩١٣/٧/٢٤م بعث السفير الفرنسي في لندن (كامبون) إلى وزير خارجيته يخبره بالمحادثات التي جرت بينه وبين وزير الخارجية البريطانية الذي أعلمه بإمكانية تعويض فرنسا نظير إلغاء تجارة السلاح في عمان ثم أعقب ذلك مفاوضات مطولة بين وزير الخارجية الفرنسي (بوانكاريه) والسفير البريطاني في باريس (بيرتي) الذي أصر على ضرورة إخضاع مشكلة تجارة السلاح إلى التحكيم إلا أن الوزير الفرنسي عارض هذه الفكرة معللاً ذلك بأنه لا يجوز عرض قضية على التحكيم وهي في الواقع تتعلق بالمعاهدة المعقودة بين عمان وفرنسا .

غير أن فرنسا لم تستمر في موقفها هذا طويلاً حيث تراجعت عنه بعد ذلك وأعلنت موافقتها على قبول مبدأ التحكيم في الثاني والعشرين من شهر أكتوبر ١٩١٣م فقدم وزير خارجيتها (بوانكاريه) إلى السفير البريطاني في باريس (بيرتي) النقاط التي بموجبها يجري التحكيم ثم طلب من سفيره بلندن إبلاغ الحكومة البريطانية بأنه حتى يصدر قرار التحكيم ينبغي رد جميع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها وبذلك يكون هذا الأمر شرطاً أساسياً لاستمرار إجراءات التحكيم إلا أن بريطانيا رفضت ذلك بسبب تمييزها بين أمري الحجز والمصادرة وذكرت بأن الإجراءات المتخذة حتى الآن تتعلق بالحجز ولم تتم مصادرة أي شيء .

جرى أخذ ورد بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن تجارة السلاح في عمان كما جرت دراسة قانونية بشأنه قام بها الجانبان وقد توصلا فيها إلى التمييز بين الأسلحة التي صودرت قبل إعلان المرسوم الخاص بإنشاء مستودع الأسلحة عام ١٩١٢م وبين الأسلحة التي صودرت قبل المرسوم وإرجاعها لأصحابها .

أما الأسلحة التي وصلت عمان بعد صدور المرسوم فإنها توضع تحت حماية

القنصل الفرنسي في عمان على ألا يتصرف بها .

كما تقدمت بريطانيا بمقترحات عدة كحلول آنيّة بقصد التسوية بينها وبين فرنسا بصدد هذا الموضوع، منها اعتراف فرنسا بشرعية الأمر الذي أصدره السلطان العماني بشأن مستودع الأسلحة مقابل تنازل بريطانيا عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة للبضائع الإنجليزية والفرنسية المارة في موانئ الجزائر ومراكش طبقاً للمادة الرابعة من الاتفاق الودي لعام ١٩٠٤م، ولكن فرنسا رفضت ذلك مدعية بأن هذه المقترحات لا تخدم سوى المصالح البريطانية، فضلاً عن الخسارة التي ستلحق بفرنسا من جراء منع تجارة الأسلحة في عمان، وعليه، ارتأت فرنسا العودة إلى فكرة التحكيم مع منحها التعويض المناسب[٤٤] .

يبدو من خلال ما تقدم وعلى ضوء الرسائل المتبادلة بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية خلال عامي ١٩١٢، ١٩١٣م بأن فرنسا قد تذرعت تارة بمعاهدة ١٨٤٤م مع عمان وتارة بالتصريح البريطاني الفرنسي المشترك لعام ١٨٦٢م لكي ترفض فكرة التحكيم، لكنها أدركت في النهاية بأن مساومتها في هذه القضية محكوم عليها بالفشل بسبب عدم امتلاكها القوة الفاعلة في منطقة الخليج العربي، وبناءً على ذلك سارعت إلى القبول بمبدأ التحكيم مع التعويض .

وفي الواقع، فإن تنظيم تجارة السلاح في عمان من خلال المقترح البريطاني وهو (إنشاء مستودع للأسلحة) أدى أول الأمر كما لاحظنا أن احتدام الصراع الدائر بين فرنسا وبريطانيا في الأروقة الدبلوماسية ولكنه في النهاية أفضى إلى إخماد هذا الصراع تدريجاً بالرغم من أن مشكلة تجارة السلاح في عمان لم يتقرر حلها بصفة نهائية .

لكن اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م أعطى لبريطانيا الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي بشكل عام وأن تتخلص من جميع منافسيها بما فيهم فرنسا[٤٥] التي أصبحت صديقة لها إذ وقفت إلى جانبها خلال الحرب العالمية الأولى كما انتهزت بريطانيا فرصة قيام الحرب العالمية الأولى لتكثف من جهودها في محاربة تجارة السلاح في عمان، وقد جاء في تقرير لجنة الدفاع عن

الإمبراطورية البريطانية في ١٩١٧/٣/١٠م ما يلي :

"إن اللجنة قد بحثت موضوع حظر تجارة السلاح في عمان وأوصت بتكثيف العمل في محاربة الاتجار فيه حتى لا يصل إلى العناصر الوطنية في كل من آسيا وأفريقيا[٤٦]، وبالفعل، استطاعت بريطانيا أن تستغل وضعها الجديد خلال الحرب العالمية الأولى لتحد من تجارة السلاح، وكانت السبب الرئيسي في الصراع الذي نشب بين بريطانيا وفرنسا إلى درجة الاضمحلال، وقد راحت بريطانيا بعيداً في هذا الاتجاه فطلبت من فرنسا العمل على إزالة القيود التي فرضها التصريح البريطاني الفرنسي المشترك لعام ١٨٦٢م على حرية العمل للإنجليز في عمان. وقد استجابت فرنسا للطلب البريطاني وتم إزالة كافة القيود الفرنسية التي كانت تعوق بريطانيا من التدخل في عمان والتي كانت قائمة بمقتضى التصريح المشترك[٤٧]، وقد ارتبط تخلي فرنسا عن الكثير من امتيازاتها في عمان بالتسويات الاستعمارية التي تضمنتها المباحثات بين الدولتين . الأمر الذي أدى إلى انتهاء الصراع الفرنسي البريطاني حول تجارة السلاح في عمان بعد أن اضمحلت التجارة ذاتها من جهة وتوقف الصراع البريطاني الفرنسي حول عمان مع اندلاع الحرب العالمية الأولى من الجهة الأخرى" .

من المفيد الإشارة في نهاية البحث بأن فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الأولى قد وجدت من الحكمة أن تغلق قنصليتها في عمان فكلفت فادالا (Vadala) للقيام بهذه المهمة، وقد تم بالفعل إغلاق القنصلية الفرنسية في مسقط عام ١٩٢٠م كتعبير عن اختفاء آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في عمان[٤٨] .

الخلاصة والاستنتاجات

مما تقدم توصلنا إلى ما يلي :

١ - ازدهرت تجارة السلاح في عمان نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وقد ساهمت عوامل داخلية وخارجية على ازدهارها هي :

أ - العوامل الداخلية :

الأرباح الطائلة التي حققتها تجارة السلاح لعمان (دولة وأفراداً) .

ب - العوامل الخارجية :

- عدم شمول عمان بمؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٦ الخاص بتنظيم تجارة السلاح الدولية .
- تشجيع فرنسا لتجارة السلاح في عمان مدفوعة لذلك بدوافع اقتصادية وهي الأرباح التي تجنيها من هذه التجارة ودوافع سياسية وهي إقلاق مركز بريطانيا في عمان .

٢ - كانت بريطانيا الجهة الوحيدة التي تقف ضد ازدهار تجارة السلاح في عمان بسبب تخوفها من وصول الأسلحة إلى الوطنيين في مناطق نفوذها في كل من آسيا وأفريقيا .

٣ - بسبب التأييد الفرنسي لتجارة الأسلحة في عمان يقابله الرفض البريطاني لها الأمر الذي حتم نشوب الصراع بين الدولتين مطلع القرن العشرين .

٤ - العوامل التي أدت إلى إخماد الصراع البريطاني الفرنسي حول تجارة السلاح في عمان وانتفائه هي :

أ - المقترح البريطاني بتأسيس (مستودع السلاح) في عمان لتنظيم تجارة السلاح فيها .

ب - اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م .

د. فاضل محمد الحسيني
جامعة ناصر / ليبيا

الهوامش

١ - الداود، محمود علي، أحاديث عن الخليج العربي، بغداد، الطبعة الثانية، ص ١٢ .

٢ - غنام، علي، الخليج العربي، بغداد ١٩٧٤، ص ١٠ .

٣ - العابد، صالح محمد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي، ١٧٩٨ - ١٨٨١م، بغداد ١٩٧٩، ص ٥٩ - ٦٠ .

٤ - السيار، عائشة علي، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا، تقديم د. صلاح العقاد، بيروت ١٩٧٥م، ص ١٦٦ .

٥ - Skeet, Ian, Muscat and Oman, The End of an Era, London 1974, p. 12.

٦ - Bathurst, The Yarabi Dynasty in Oman, Oxford 1967, p. 104.

٧ - Parsons, Abraham, Travel in Asia Africa, London 1808, p. 208.

٨ - Aitchison, A collection of treaties, Engagement and sanads relating to India and Neighboring countries, Vol. XI, Delhi 1933, p. 284.

٩ - Arabian Boundaries, Primary Documents, 1853 – 1957, Editors: Richard Schofield and Gerald Blake, Vol. 9, Sultanate of Muscat and Oman, London 1988, p. 54.

١٠ - إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، السلام البريطاني في الخليج العربي، ١٨٩٩ - ١٩٤٧، الطبعة الأولى، الرياض ١٩٨١، ص ٣٢٩ .

١١ - الرميحي، سيف الوادي، التطور الاقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربي، تعريف د. عبد السلام ياسين الإدريسي، البصرة ١٩٨٠، ص ٧٦ .

١٢ - لاندن، روبرت جبران، عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الثالثة، عمان ١٩٨٣، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

١٣ - مايلز، الخليج بلدانه وقبائله، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الرابعة، عمان ١٩٩٢، ص ٢٥٣ .

١٤ - محمد، جاد طه، تجارة الأسلحة في مسقط قديماً، مجلة الدارة، العدد الثاني، السنة السابعة، الرياض ١٩٨١، ص ١٨٤ .

١٥ - Hamilton, Americans and Oil in the Middle East, London, 1926, p. 92.

١٦ - المشهداني، خليل إبراهيم صالح، التطورات السياسية في عمان وعلاقاتها الخارجية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٦، ص ٣٤ .

١٧ - Zwemmer, Rev-S-M, Arabia The Cradle of Islam, London, 1986, p. 203 – 205.

١٨ - لاندن، المصدر السابق، ص ٢٩٣ .

١٩ - بيربي، جان جاك، الخليج العربي، تعريب نجدة هاجر وسعيد العز، بيروت، بدون تاريخ، ص ١٩٩ .

٢٠ - بيشون، جان، بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى، نقلة للعربية محمد عزة دروزة' بدون تاريخ، ص ٧٨ .

٢١ - محمد جاد طه، المرجع السابق، ص ١٩٠ .

٢٢ - F. O. 371, Position in Regard to Muscat Traties with France and United States, E 45/5/4/91, Muscat, 15998.

٢٣ - F. O. 371, Accession of Sultan of Muscat, Question of Notifying Netherlands. Govts, E6536/4791.

٢٤ - إبراهيم، السلام البريطاني . . .، المرجع السابق، ص ١٢٤ .

٢٥ - المرجع نفسه، ص ١٢٥ .

٢٦ - قاسم، جمال زكريا، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠ - ١٩١٤)، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

٢٧ - العقاد، صلاح، التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٢١ .

٢٨ - بيشون، المرجع السابق، ص ٧٧ .

٢٩ - قاسم، المرجع السابق، ص ٣٨١ .

٣٠ - Thomas, Bertram, Arab Rule Under The Albu Sa'id Dynasty of Oman, 1741 – 1937, London, 1938, p. 20 .

٣١ - محمد، جاد طه، المرجع السابق، ص ١٩١ .

٣٢ - قاسم، المرجع السابق، ص ٣٨٢ .

٣٣ - I.O. L/ps/1B/B – 175, Arms Traffic in Persian Gulf, 30 Mars, 1910 .

٣٤ - I. O. L.P.S/1B/B – 196, Arms Traffic in Persian Gulf, 20 Feb, 1913 .

٣٥ - إبراهيم، السلام البريطاني . . . . ، المرجع السابق، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

٣٦ - Arabian Boundaries Primary Documents, 1853 – 1975, Vol. 19, p. 45 .

٣٧ - إبراهيم، المرجع السابق، ص ٩٧ .

٣٨ - F. O. 371 Loss Inflicted on Sultan by arms traffic blockade, 692.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنحة استمرت تدفع بعد وفاة السلطان فيصل إلى ابنه السلطان تيمور شريطة السير على نهج والده فيما يتعلق بمنع تجارة الأسلحة في عمان .

٣٩ - إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي، ١٨٥٨ – ١٩١٤، الطبعة الأولى، الرياض، ١٩٨٢، ص ٩٨ .

٤٠ - I. O. L.P.S/18/B – Arms Traffic in Persian Gulf, 22 – May, 1912.

٤١ - [من المفيد الإشارة إلى أن المقيم البريطاني في عمان (بيرسي كوكس) قد اقترح على السلطان فيصل بن تركي بأن يكون المشرف على مستودع الأسلحة بريطانياً غير أن السلطان رفض ذلك وعين (السيد قاسم) وهو هندي الأصل مشرفاً عليه] .
إبراهيم، سياسة الأمن، المرجع السابق، ص ١٠٢ .

٤٢ - ويلسون، أرنولد، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، الطبعة الثالثة، عمان ١٩٨٨، ص ٢٠١ .

٤٣ - قاسم، المرجع السابق، ص ٣٨٣ .

٤٤ - المرجع نفسه، ص ٣٢٤ – ٣٢٥ .

٤٥ – العقاد، المرجع نفسه، ص ٢٢٢ .

I. O. L.P.S/18 – D – 224, Report (sub-committee), 10 Mars, 1917. – ٤٦

F. O. 371, 4323, 50, an assurance from French Govt., – ٤٧
that they will remove all restrictions on British Freedom of action in Muscat.

٤٨ – بيربي، المرجع السابق، ص ١٩٨ .

ملاحظة :

الرموز التي وردت في الهوامش تعني ما يلي :

1 – F. O. R. = Foreign Office Records. = وثائق وزارة الخارجية البريطانية

2 – I. O. R. = India Office Records. = وثائق وزارة الهند البريطانية

AL WATHEEKAH

THE DOCUMENT

A REFEREED HISTORICAL PERIODICAL

BY H.D.C. OF BAHRAIN

SHAWWAL 1422H/JAN. 2002

ISSUE No. 41   21ST YEAR



الثمن ديناران